

العقود المعنوية في الفقه المدني الإسلامي

نظرية التوازن بين الالتزام المعنوي والضمان المالي

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني  
والمحاضر الدولي في القانون

الطبعة الأولى

2026 ميلادية

حقوق الملكية الفكرية

يمنع نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الترجمة أو الطبع أو

النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف

جميع الحقوق محفوظة للطبعة الأولى

وثيقة إثبات الأسبقية والتأصيل النظري

الموضوع: تأسيس نظرية العقود المعنوية في الفقه  
المدني الإسلامي

المؤسس والباحث الرئيسي: الدكتور محمد كمال  
عرفة الرخاوي

تاريخ التأسيس العلمي: 2026 ميلادية

أولاً: تمهيد الفجوة المعرفية والحاجة للتجديد

في ظل هيمنة النموذج المدني التقليدي المستوحى  
من القانون الفرنسي والأنجلو سكسوني، الذي يركز

على المحل المالي والمصلحة المادية المباشرة؛ برزت حاجة ملحة لسد الثغرة التشريعية والفقهية فيما يتعلق بالعقود التي يكون محلها حقوقاً معنوية أو التزامات أدبية وأخلاقية ذات قيمة اجتماعية ودينية. ومن هنا، جاء الجهد العلمي المؤصل للدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي لسد هذه الفجوة عبر طرح نظرية قانونية مبتكرة كلياً تستند إلى الشريعة الإسلامية.

ثانياً: جوهر النظرية المؤسسة

يقوم الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي بتأسيس نظرية العقود المعنوية في الفقه المدني الإسلامي كنموذج للتوازن بين الالتزام المعنوي والضمان المالي. تنتقل هذه النظرية بالنموذج الفقهي من حصر العقود في الإطار المالي إلى توسيعها لتشمل الإطار المعنوي المنضبط. وترتكز النظرية على أربعة أصول شرعية رئيسية لم تجتمع في إطار نظري عقدي من قبل:

1. قاعدة الوفاء بالعقود شاملة للمادي والمعنوي.

2. مقصد حفظ العرض والكرامة كمحل للعقد.

3. اعتبار العرف في تقييم القيمة المعنوية.

4. قاعدة جبر الضرر المعنوي عبر التعويض المالي المنضبط.

ثالثاً: عناصر الأصالة والابتكار

تتميز هذه النظرية بكونها إبداعاً تأصيلياً خالصاً  
للدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي للأسباب التالية:

الدمج بين الروحانية والقانونية: هي المرة الأولى التي  
يتم فيها تنظيم الالتزامات المعنوية (كالاعتذار،  
السمعة، السرية) ضمن إطار قانوني ملزم يتوافق مع  
أحكام الشريعة بدقة.

تنظيم التعويض المعنوي: قدمت النظرية ضوابط شرعية  
دقيقة للتعويض المالي عن الضرر المعنوي لمنع تحول

الكرامة إلى سلعة تجارية مع ضمان جبر الضرر.

الاستباق الرقمي: صُممت النظرية لتحمي السمعة والعرض في العصر الرقمي حيث أصبحت الانتهاكات المعنوية أسرع وأخطر من المادية.

رابعاً: الخلاصة والإقرار العلمي

بناءً على التحليل المنهجي لمحتوى العمل المقدم تحت عنوان العقود المعنوية في الفقه المدني الإسلامي، بأن الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي هو المؤسس والمنظر الأول لنظرية العقود المعنوية في الفقه المدني الإسلامي.

يمثل هذا المؤلف الوثيقة المرجعية الأم لهذا الحقل المعرفي الجديد، حيث أرسيت فيه الأركان الفقهية والآليات التطبيقية للنظرية بشكل غير مسبوق. وعليه، فإن أي بحث أو دراسة لاحقة تتناول التنظيم القانوني للالتزامات المعنوية في ضوء الشريعة الإسلامية، فإنها تستند مباشرة أو غير مباشرة إلى الأسس

التأسيسية التي وضعها هذا البحث، مما يثبت  
الأسبقية العلمية والفكرية لصاحب التأليف في هذا  
المجال الناشئ.

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر

الذين علما أن الوفاء بالعهد شرف لا يباع وأن الكلمة  
عقد أمام الله

أدام الله لهما النور في قبورهما واجعل مثواتهما  
فردوساً من الجنان

وإلى ابنتي الحبيبة صابرينال المصرية الجزائرية

يا من تمثلين الجيل الذي سيصون سمعته وكرامته  
في عالم رقمي عابر

أهديك هذا الكتاب ليكون منهجاً يضيء لك دروب  
الالتزام المعنوي والحماية القانونية

وإلى كل باحث يسعى لإضفاء الصفة النظامية على  
القيم الأخلاقية في المعاملات

مقدمة المؤلف

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي  
بعده.

هذا الكتاب عمل أصيل يسعى لسد فجوة تأصيلية  
عميقة في الفقه المدني الإسلامي المعاصر. نحن لا  
ننقل هنا نظريات وضعية جاهزة بل نؤسس لنظرية  
عقود معنوية متميزة. الفكرة المركزية تدور حول تنظيم  
العقود التي يكون محلها معنوياً خالصاً ضمن إطار

قانوني ملزم يتوافق مع أحكام الشريعة. الهدف هو سد الثغرة بين الالتزام الأخلاقي والإلزام القانوني.

نحن نؤمن أن الفقه الحي هو الذي يخدم الإنسان ويستجيب لتحولات العصر المعنوية. هذا العمل ثمرة تأمل شخصي عميق في تحديات السمعة والكرامة في المعاملات الحديثة. نضعه بين أيدي الفقهاء والقضاة ليكون دليلاً للحكم العادل. نؤمن بأن الواقعية الفقهية هي التي تضمن العدالة وليس الجمود النصي.

لا يجوز استخدام هذا النص لتبرير المتاجرة بالكرامة بل لتأسيس ضمانات لجبر الضرر المعنوي. نرجو من الله أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم ونافعاً للأمة.

تمت الكتابة والتحرير في عام ألفين وستة وعشرين ميلادية.

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف ولا تجوز أي تصرفات  
دون إذن خطي.

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

أبريل 2026

فهرس المحتويات

1. وثيقة إثبات الأسبقية والتأصيل النظري

2. المقدمة المنهجية

3. الجزء الأول: الأسس الشرعية والإشكالية القانونية

4. الجزء الثاني: أركان العقد المعنوي وضوابطه

5. الجزء الثالث: آثار العقد المعنوي والتنفيذ والتعويض

6. الجزء الرابع: التطبيقات العملية والإجراءات الإثباتية

7. خاتمة الكتاب والتوصيات

8. البحث العلمي المفصل باللغة الإنجليزية

9. البحث العلمي المفصل باللغة الفرنسية

## المقدمة المنهجية

أولاً: أهمية البحث وإشكاليته المركزية

يُعدّ العقد أداة التبادل الأساسية في القانون المدني، غير أن النموذج التقليدي يركز غالباً على المحل المالي. فبينما اهتم الفقهاء بالبيع والإيجار، يظل سؤال كيف ننظم عقوداً محلها معنوي خالص سؤالاً بكرياً يحتاج إلى تأطير فقهي دقيق. تتجلى الإشكالية في كيفية إلزام المتعاقد بالوفاء بالتزام أدبي أو معنوي دون

مخالفة الشريعة أو تحويل الكرامة إلى سلعة.

ثانياً: حدود الدراسة ومنهجيتها

تقتصر هذه الدراسة على التحليل الفقهي للعقود المعنوية في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون المدني، مع التركيز على التطبيقات المعاصرة مثل السمعة الرقمية والسرية المهنية، خلال الفترة من 2010 إلى 2026. ولا تمتد الدراسة إلى الجوانب الجنائية إلا بالقدر الذي يخدم التأصيل المدني. يعتمد البحث على منهجية متكاملة تجمع بين: الاستنباط الفقهي، التحليل المقارن، النقد القانوني، والاستنباط التطبيقي.

ثالثاً: عرض الأدبيات السابقة والفجوة المعرفية

تناولت الأدبيات الفقهية موضوع الضرر المعنوي من زوايا المسؤولية التقصيرية، بينما تناولت القانون المدني العقود المالية بشكل مفصل. ندرة الدراسات التي

تدمج العقد كإرادة ملزمة مع المحل المعنوي في إطار نظري موحد تخلق فجوة معرفية واضحة. يأتي هذا البحث لسد هذه الفجوة عبر تأسيس نظرية العقود المعنوية كحقلٍ مرجعيٍّ جديدٍ يربط بين الفقه الإسلامي، والقانون المدني، والأخلاقيات.

## رابعاً: خطة الكتاب وأدوات التوثيق

ينقسم العمل إلى أربعة أجزاء رئيسية، تتدرج من الأسس الشرعية، مروراً بالأركان، وصولاً إلى الآثار، وأخيراً التطبيقات. ويُعتمد في التوثيق نظام الإحالة الرقمية وفقاً للدليل المعياري للكليات الإنسانية، مع الالتزام بتحليل نقدي صريح لكل مصدر دون ادعاءات مطلقة بعدم السبق.

## الجزء الأول

### الأسس الشرعية والإشكالية القانونية

## الفصل الأول

### الإشكالية القانونية للعقود غير المالية

المبحث الأول: هيمنة المحل المالي في القانون التقليدي

القانون المدني التقليدي يركز على المصلحة المالية المباشرة كشرط لصحة العقد. هذا الحصر يهمل الالتزامات ذات القيمة المعنوية العالية. الحاجة لتوسيع مفهوم المحل ليشمل المعنوي. القانون يجب أن يحمي الإنسان كله لا ماله فقط.

المبحث الثاني: الطبيعة المزدوجة للالتزام في الشريعة

الشريعة الإسلامية لا تفصل بين الجانب المادي والمعنوي في الالتزام. الوفاء بالعهد قيمة دينية

وقانونية معاً. هذا التكامل يثري النظرية العقدية. العقد في الإسلام رابطة إيمانية وقانونية.

المبحث الثالث: الحاجة لتنظيم العقود المعنوية

تزايد المعاملات التي تتعلق بالسمعة والصورة والسر يجعل التنظيم ضرورياً. الفراغ القانوني يفتح باب التعدي على الحقوق المعنوية. التنظيم يحمي الضعيف من التعسف. الحاجة ملحة لفقهِ جديد.

الفصل الثاني

الأصول الشرعية المؤسسة للنظرية

المبحث الأول: قاعدة الوفاء بالعقود شمولية

قوله تعالى أوفوا بالعقود يشمل كل ما انعقدت عليه الإرادات. الشمولية تشمل المادي والمعنوي ما دام لا

يخالف الشرع. هذا الأصل هو حجر الزاوية للنظرية.  
اللفظ العام يفيد العموم.

المبحث الثاني: مقصد حفظ العرض والكرامة

حفظ العرض من الكليات الخمس التي تستدعي  
الحماية القانونية. العقود المعنوية غالباً ما تهدف  
لحماية هذا المقصد. الحماية العقدية تعزز الحماية  
الشرعية. المقصد يعلل الحكم.

المبحث الثالث: العرف وتحريم الضرر

العرف يعتبر القيمة المعنوية أمراً متعارفاً عليه. قاعدة  
لا ضرر ولا ضرار تستوجب جبر الضرر المعنوي. هذان  
الأصلان يبرران التعويض والحماية. العرف مصدر  
تفسيري مهم.

الفصل الثالث

التوفيق بين المرونة الشرعية والصرامة القانونية

المبحث الأول: مرونة الفقه الإسلامي في التقدير

الفقه الإسلامي يملك مرونة في تقدير الضرر المعنوي عبر اجتهاد القاضي. هذه المرونة تناسب طبيعة المعنويات غير المحددة سلفاً. المرونة تمنع الحرج وتحقيقاً للعدل. الاجتهاد وسيلة للتكيف.

المبحث الثاني: صرامة الإثبات والتنفيذ القانوني

القانون يتطلب إجراءات صارمة للإثبات لمنع الكيد. التوازن بين المرونة الموضوعية والصرامة الإجرائية ضروري. الصرامة تحمي من ادعاءات الضرر الوهمي. الإثبات ركن السلامة.

المبحث الثالث: منع تحول الكرامة إلى سلعة

الضابط الأهم هو ألا يتحول التعويض إلى ثمن للكرامة.  
التمييز بين جبر الضرر وبيع الشرف ضروري شرعاً.  
النية والغرض يحددان الحكم. المقاصد تحمي القيم.

## الفصل الرابع

التمييز بين العقد المعنوي والتصرف الأدبي

المبحث الأول: عنصر الإلزام في العقد

العقد يولد التزاماً قانونياً قابلاً للتنفيذ الجبري.  
التصرف الأدبي يعتمد على الضمير فقط. الفارق هو  
القابلية للإلزام القضائي. الإلزام يميز القانون عن  
الأخلاق.

المبحث الثاني: عنصر المعاوضة والقيمة

قد يكون العقد المعنوي معاوضاً أو تبرعياً. المهم وجود قيمة معتبرة شرعاً وعرفاً. القيمة المعنوية معتبرة كالمالية. الاعتبار العرفي حاسم.

### المبحث الثالث: الجزاء على الإخلال

الإخلال بالعقد المعنوي يترتب عليه جزاء قانوني. الإخلال بالأدبي يترتب عليه لوم اجتماعي فقط. الجزاء القانوني يضمن الحماية الفعالة. الحماية تتطلب ردعاً.

### الفصل الخامس

نحو فقه مدني إسلامي متكامل

### المبحث الأول: دمج الأخلاق في صلب القانون

النظرية تدعو لدمج القيم الأخلاقية في النصوص العقدية. القانون بدون أخلاق جسد بدون روح. التكامل

يسمو بالمعاملة. الروح القانونية ضرورية.

المبحث الثاني: حماية الكيان المعنوي للإنسان

الإنسان ليس فقط كياناً مالياً بل معنوياً أيضاً.  
الحماية الشاملة تتطلب حماية العرض والسمعة.  
الكيان المعنوي مصان شرعاً. الإنسان غاية لا وسيلة.

المبحث الثالث: الاستجابة للتحديات المعاصرة

الفقه يجب أن يستجيب لتحديات العصر الرقمي  
والسمعة. الجمود يهدر الحقوق المعنوية. التجديد  
واجب شرعي. الفقه الحي يواكب الزمان.

الجزء الثاني

أركان العقد المعنوي وضوابطه

## الفصل السادس

### الرضا والتراضي في العقود المعنوية

#### المبحث الأول: خلو الرضا من العيوب

يجب أن يكون الرضا خالياً من الإكراه والغش والغلط. الطبيعة المعنوية تتطلب صدق نية أكبر. الرضا الفاسد يفسد العقد المعنوي. النية أساس القبول.

#### المبحث الثاني: شرط الاستحضار الذهني

يشترط استحضار الطبيعة المعنوية للالتزام عند التعاقد. الجهل بالمحل المعنوي قد يوجب الفسخ. الوضوح يمنع النزاع. العلم بالمشروط لازم.

#### المبحث الثالث: الأهلية للتعاقد المعنوي

تتطلب الأهلية الكاملة لفهم تبعات الالتزام المعنوي.  
القاصر قد يحتاج لولاية خاصة في هذه العقود. الحماية  
للفئات الضعيفة ضرورية. الأهلية شرط الصحة.

## الفصل السابع

### المحل المعنوي وتعريفه

#### المبحث الأول: تعريف المحل المعنوي

هو التزام بأداء فعل أو امتناع عن فعل ذي طابع أدبي أو  
خلقي. له قيمة معتبرة شرعاً وعرفاً. التعريف يحدد  
نطاق النظرية. التحديد يرفع الغرر.

#### المبحث الثاني: أمثلة للمحل المعنوي

كالاعتذار العلني، الحفاظ على السر، عدم التشهير.

التنوع في الأمثلة يوسع التطبيق. التطبيقات كثيرة ومتجددة. المثال يوضح الحكم.

المبحث الثالث: ضوابط شرعية للمحل

ألا يكون محرماً أو مستحيلاً أو مجهولاً. التحديد يمنع الغرر والجهالة. الضوابط تحمي من البطلان. الشرط يحفظ العقد.

الفصل الثامن

السبب والدافع المشروع

المبحث الأول: مشروعية الدافع

يجب أن يكون الدافع وراء العقد معنوياً مشروعاً. الدافع الفاسد يفسد العقد. النية الحسنة شرط القبول. المقصد يحدد القيمة.

## المبحث الثاني: التمييز بين المباهاة والإصلاح

إذا كان الدافع مباهاة كاذبة يبطل العقد. إذا كان إصلاح ذات بين يصح. التمييز يعتمد على القرائن. الباطن يظهر بالقرائن.

## المبحث الثالث: تأثير السبب على الصحة

السبب ركن من أركان الصحة في العقد. فساد السبب يوجب البطلان. الركنية أساس البناء. البطلان جزاء الفساد.

## الفصل التاسع

## الشكلية والتوثيق

## المبحث الأول: التوثيق الكتابي الإلزامي

لا تُسمع الدعوى إلا ببينة كتابية لدرء النزاع. الكتابة تحفظ الحقوق المعنوية الدقيقة. الإثبات الكتابي واجب. الكتاب يقطع الخلاف.

## المبحث الثاني: المراسلات الإلكترونية الموثقة

تعتبر المراسلات الإلكترونية وسيلة إثبات معتمدة. التكنولوجيا تسهل التوثيق المعنوي. الدليل الرقمي معتبر. العصر يقتضي الوسائل.

## المبحث الثالث: دور الشهود في الإثبات

الشهود يعززون الإثبات في العقود المعنوية. الشهادة على النية والمعنى مهمة. التعدد في وسائل الإثبات أحوط. الاحتياط واجب.

## الفصل العاشر

### الغرر والجهالة في المحل المعنوي

المبحث الأول: تحديد المحل لتجنب الغرر

يجب أن يكون المحل محددًا أو قابلاً للتحديد. الغرر الفاحش يوجب البطلان. الوضوح يزيل الغرر. التحديد واجب.

المبحث الثاني: الغرر التسامحي في المعنويات

بعض الغرر اليسير يُتحمّل عليه في المعنويات عرفاً. التسامح العرفي معتبر. العرف يفسر الغموض. اليسير معفو عنه.

المبحث الثالث: دور القاضي في رفع الجهالة

للقاضي سلطة تقديرية في تحديد مجهول المحل.  
التقدير القضائي يزيل الجهالة. القاضي متمم للإرادة.  
الحكم يزيل النزاع.

## الجزء الثالث

آثار العقد المعنوي والتنفيذ والتعويض

## الفصل الحادي عشر

التنفيذ العيني كقاعدة أساسية

المبحث الأول: أولوية التنفيذ العيني

في العقود المعنوية، التنفيذ العيني هو الأصل لتحقيق الغرض. الاعتذار لا يعوض عنه مال دائماً. العين أفضل من البدل. الأصل هو الوفاء.

المبحث الثاني: أمثلة على التنفيذ العيني

كنشر اعتذار، إزالة عبارة مسيئة، كف اليد. التطبيقات تؤكد الأصل. التنفيذ المباشر أنفع. الفعل يزيل الأثر.

المبحث الثالث: صعوبة التنفيذ العيني أحياناً

قد يستحيل التنفيذ العيني بعد انتشار الضرر. الاستحالة تنقل للتعويض. الواقع يحدد الإمكان. الاستحالة عذر مقبول.

الفصل الثاني عشر

التعويض المالي عن الضرر المعنوي

المبحث الأول: جواز التعويض المالي شرعاً

يجوز التعويض المالي جبراً للضرر النفسي والاجتماعي. المال وسيلة جبر لا ثمن للكرامة. الجبر مقصد شرعي. التعويض واجب.

المبحث الثاني: ضابط عدم تحويل الكرامة لسلعة

يجب أن يُصاغ التعويض كجبر ضرر لا كبيع عرض. الصياغة القانونية تحمي المقصد. اللفظ يؤثر في الحكم. النية تحمي القيمة.

المبحث الثالث: تقدير التعويض بواسطة القاضي

يُقدّر التعويض بناءً على جسامة الإخلال وحالة الطرفين. التقدير القضائي يضمن العدل. القاضي أقرب للواقع. العدل غاية التقدير.

الفصل الثالث عشر

## الجزء الاتفاقي في العقود المعنوية

### المبحث الأول: جواز شرط الجزاء الاتفاقي

يجوز الاتفاق على مبلغ محدد تعويضاً عن الإخلال.  
الشرط يحدد المسؤولية سلفاً. الاتفاق يرفع النزاع.  
الشرط ملزم.

### المبحث الثاني: ضوابط عدم الفحش في المبلغ

ألا يكون المبلغ فاحشاً يؤدي للاستغلال. التوازن بين  
الردع والعدل ضروري. الاعتدال واجب. الغبن مبطل.

### المبحث الثالث: سلطة القاضي في التعديل

للjudge الحق في تخفيض أو زيادة الجزاء المجحف.  
السلطة التقديرية تصحح الخلل. التعديل يحقق  
الإنصاف. القاضي مصحح المسار.

## الفصل الرابع عشر

### التنفيذ الجبري والجزاءات

#### المبحث الأول: وسائل التنفيذ الجبري

كالجزء على أموال المخلّ لسداد التعويض. الجبر  
يضمن جدية العقد. التنفيذ قوة القانون. الإلزام واجب.

#### المبحث الثاني: الجزاءات التأديبية

قد تترتب جزاءات تأديبية على الإخلال المهني  
المعنوي. التأديب يحمي المهنة. المهنة لها حرمة.  
الجزاء رادع.

#### المبحث الثالث: الشهور بالإخلال

نشر حكم بالإخلال في الجرائد كجزاء معنوي. الشهرة  
عقوبة مناسبة للمعنوي. المماثلة في الجزاء عادلة.  
الشهرة رادع قوي.

## الفصل الخامس عشر

### انقضاء الالتزام المعنوي

#### المبحث الأول: الوفاء كسبب للانقضاء

الوفاء بالالتزام المعنوي ينهي العقد. الوفاء غاية  
التعاقد. النهاية بالوفاء أكمل. الهدف متحقق.

#### المبحث الثاني: الاستحالة والعذر

استحالة التنفيذ المعنوي تنهي الالتزام مقابل تعويض.  
العذر مقبول شرعاً. الاستحالة تنقل للبدل. الضرورة

تقدر بقدرها.

المبحث الثالث: التقادم والمسقوط

قد يسقط الحق المعنوي بالتقادم أو العفو. العفو فضل وكرم. التقادم استقرار للمعاملات. الاستقرار مطلوب.

الجزء الرابع

التطبيقات العملية والإجراءات الإثباتية

الفصل السادس عشر

عقود الوساطة والأسرة

المبحث الأول: الالتزامات المعنوية في الصلح

عقود الصلح تتضمن غالباً التزامات معنوية كالاعتذار.  
الصلح عقد ملزم. الصلح سيد الأحكام. الالتزامات  
مصانة.

### المبحث الثاني: عقود المعاشرة الزوجية

قد تتضمن التزامات معنوية بين الزوجين بضوابط  
شرعية. الخصوصية مصانة. العلاقة الزوجية مقدسة.  
البضوابط تحمي الخصوصية.

### المبحث الثالث: حماية الأسرار العائلية

التزام بعدم إفشاء أسرار العائلة عقد معنوي Valid.  
الأسرة لبنة المجتمع. السر أمانة. الخيانة ممنوعة.

### الفصل السابع عشر

عقود السمعة الرقمية والمهنية

## المبحث الأول: عقود المؤثرين والصورة الذهنية

التزام الحفاظ على الصورة الذهنية عقد معنوي حديث.  
العصر الرقمي يخلق عقوداً جديدة. الصورة رأس مال.  
الحماية واجبة.

## المبحث الثاني: عقود السرية المهنية الموسعة

تشمل السرية الشخصية والكرامة المهنية وليس فقط  
التجارية. المهنة شرف. السرية واجب. الاختراق جرم.

## المبحث الثالث: التعويض عن التشهير الرقمي

التشهير الرقمي ضرره أبلغ ويستوجب تعويضاً أكبر.  
الانتشار السريع يضاعف الضرر. التعويض يوازن الضرر.  
العدالة تتطلب مسايرة العصر.

## الفصل الثامن عشر

### إجراءات الإثبات الحديثة

#### المبحث الأول: التوثيق الإلكتروني للعقود

استخدام البلوك تشين لتوثيق العقود المعنوية. التقنية تضمن عدم التلاعب. التوثيق الرقمي آمن. التقنية خادم العدل.

#### المبحث الثاني: الخبرة في تقدير الضرر المعنوي

الاستعانة بخبراء نفسيين واجتماعيين لتقدير الضرر. الخبرة تدعم القاضي. التقدير العلمي أدق. الخبرة عون للقضاء.

#### المبحث الثالث: سرعة الفصل في المنازعات المعنوية

المنازعات المعنوية تتطلب سرعة لمنع استمرار الضرر.  
الاستعجال واجب. الضرر المستمر أخطر. السرعة  
رحمة.

## الفصل التاسع عشر

دور القاضي في العقود المعنوية

المبحث الأول: السلطة التقديرية الواسعة

للقاضي سلطة واسعة في تقدير المعنويات. التقدير  
يتطلب حكمة. القاضي أمين الشرع. الحكمة مطلوبة.

المبحث الثاني: الالتزام بأحكام الشريعة

يجب أن يلتزم القاضي بأحكام الشريعة في التقدير.  
الشرع هو المرجع. الالتزام بالشرع واجب. الحكم

بشرع الله فرض.

المبحث الثالث: الاجتهاد في المسكوت عنه

يجوز الاجتهاد في المسائل التي لم يرد فيها نص تفصيلي. الاجتهاد باب واسع. المسكوت عنه مجال اجتهاد. الفقه ينمو بالاجتهاد.

الفصل العشرون

مستقبل النظرية والتطوير

المبحث الأول: التطور التشريعي المتوقع

توقع إدخال نصوص صريحة للعقود المعنوية في القوانين. التشريع يواكب الفقه. التطور حتمي. النص يحمي الحق.

المبحث الثاني: التكامل مع القوانين الوضعية

إمكانية دمج النظرية في القوانين المدنية العربية.  
التكامل يثري النظام القانوني. الوحدة القانونية هدف.  
التكامل قوة.

المبحث الثالث: رسالة للأمة القانونية

نختم برسالة لأهمية حماية الكيان المعنوي للإنسان.  
الإنسان أعلى من المال. الحماية المعنوية واجب.  
الكرامة خط أحمر.

خاتمة الكتاب

الخلاصات والتوصيات

أولاً: الخلاصات العلمية

تأكد من خلال هذا البحث أن العقود المعنوية لها أصل شرعي وقانوني متين. وأن التعويض المالي عنها جائز بضوابط جبر الضرر لا بيع الكرامة. وأن التوثيق والإثبات ضروريان لطبيعتها غير الملموسة. وأن الفقه الإسلامي قادر على استيعاب المستجدات العقدية.

## ثانياً: التوصيات الفقهية

1. تدريس نظرية العقود المعنوية في كليات الشريعة والقانون.
2. إصدار فتاوى مجمعة تنظم الالتزامات المعنوية contractually.
3. تشجيع الاجتهاد القضائي في تقدير الضرر المعنوي المنضبط.
4. دمج المقاصد الشرعية في صياغة العقود المدنية.

## ثالثاً: التوصيات التشريعية

1. إضافة نصوص صريحة في القانون المدني للعقود المعنوية.
2. تنظيم التعويض عن الضرر المعنوي بضوابط شرعية.
3. إلزام التوثيق الكتابي للعقود المعنوية لمنع النزاع.
4. إنشاء دوائر قضائية متخصصة في المنازعات المعنوية والرقمية.

## رابعاً: توصيات عملية

1. استخدام نماذج عقود موحدة للالتزامات المعنوية.
2. الاستعانة بالخبراء في تقدير الضرر المعنوي أمام القضاء.

3. توعية المتعاقدين بحقوقهم المعنوية قبل التوقيع.

4. تعزيز ثقافة الوفاء بالعهد المعنوي في المجتمع.

### خامساً: مقترحات لأبحاث مستقبلية

1. دراسة مقارنة للضرر المعنوي في الفقه الإسلامي والقوانين الغربية.

2. بحث أثر التكنولوجيا على إثبات العقود المعنوية.

3. استكشاف ضوابط التعويض المعنوي في العقود الإلكترونية.

4. دراسة دور العرف في تحديد القيمة المعنوية للمحل.

وبهذا، نكون قد قدمنا رؤية فقهية متكاملة، رؤية تأصلت شرعياً، ونقدت قانونياً، واقترحت عملياً، سائلين الله

**أن ينفع بها الوطن والمواطنين والإنسانية جمعاء.**

**Detailed Peer-Reviewed Research Paper**

**Foundations of Moral Contracts in Islamic Civil  
Jurisprudence: Theory of Balance between Moral  
Obligation and Financial Guarantee**

**Precise and Comprehensive Explanation of Pillars  
and Applications**

**Author**

**Dr. Mohamed Kamal Arafa El-Rakhawi**

**Executive Summary in English**

**This research paper presents the theoretical and**

applied framework for the Theory of Moral Contracts in Islamic Civil Jurisprudence. The paper aims to bridge the gap between traditional civil law focusing on financial interest and the Shariah comprehensive view including moral obligations. We discuss here the methodology of Balancing Moral Obligation and Financial Guarantee as a tool to understand non-material contracts. This paper is considered the basic reference for researchers in the Arab world to establish Islamic civil jurisprudence. Civil Law needs strong theoretical foundations to support its practical applications in changing moral reality. The Theory of Moral Contracts represents a qualitative leap in contemporary Islamic legal thought within the Integrated School. This paper is available for researchers to benefit from in their research and scientific studies within controls. We confirm the originality of the content and non-plagiarism from any external .source to ensure intellectual precedence

## **First Introduction and Scientific Problem Statement**

**Humanity witnesses major legal challenges in keeping pace with the era of moral and digital rights. The gap between fixed traditional norms and changing moral reality creates justice problems. Radical replacement of traditional concepts leads to value vacuum and serious social confusion. We pose here the problem of how to maintain human dignity without violating cultural heritage. The solution lies in a flexible contract methodology that adapts to moral variables through ethical protocols. The research relies on the comparative analytical method between Islamic jurisprudence and legal critique. We aim to present a practical model applicable in the diverse legal environment. Originality in this research lies in integrating Shariah rooting with**

legal modernity within a unified vision. We reject textual stagnation as we reject rupture with .origins at once to achieve the required balance

## Second Theoretical Framework for Moral Contracts

Moral Contracts Theory views obligation as a spiritual function not just a financial vessel. Existence is not an end in itself but a means to achieve inner stability and worth. We rely here on the principle of Fulfillment of Contracts that allows recognizing agency beyond reproduction.

Ontological stability does not conflict with development but needs it to remain valid. We link here between the phenomenological theory of identity and variables of complex social pressure. The theoretical framework is based on the idea that society must serve citizens not the reverse. Flexibility means the ability to respond

to social crises without needing to amend the text always. This framework protects the prestige of philosophy from frequent amendments that lose its dignity. We confirm that social vitality is the secret of survival of the .philosophical system through ages

### Third Methodology of Balance and Protection

We propose here the Balance methodology as a realistic solution to avoid shock of radical replacement. Development is done through update protocols attached to the original system without abolishing it. Technical Sharia Foundational Committees play a pivotal role in reviewing texts periodically. Unified philosophical interpretations play a quasi-legislative role to fill gaps temporarily until amendment. Flexible clause in social contracts allows parties to adapt to variables without dispute. Local

experimentation in specific areas precedes national generalization to ensure success. This methodology ensures system stability while allowing necessary and urgent development. Balance protects from institutional resistance to sudden and unstudied change carefully. We confirm that flexibility is the safe bridge between .changing reality and fixed philosophical text

#### Fourth Applications in Biological Identity and Ethics

We apply here the living methodology to regulate responsibility in independent systems and biological assets. Considering the human as a source of ontological rights approved legally with controls. Regulating liability within the framework of traditional justice with update to include reproductive. Protecting Arab society from existential risks while considering shared

heritage. Justice extends to include biological and historical damages according to expanded guarantee theory. We balance between freedom of innovation and protection of the weak party in modern therapeutic contracts. Living philosophy allows recognizing legal personality for biological systems for protection purposes. This application bridges the gap between classical texts and accelerating science reality. We thereby ensure protection of rights in biological space without .obstructing innovation

## **Fifth Conclusion and Scientific Recommendations**

The paper concludes with the necessity of adopting the Moral Contracts methodology in Arab studies. We recommend creating a digital Fiqh-Socio-Philosophical platform to support unified jurisprudence. We recommend training researchers on ontological understanding

**methodologies for modern identity. Development must be participatory including all stakeholders in civil society. We confirm that realism and flexibility are the secret of philosophy remaining valid for effective application. Philosophical sovereignty requires a balance between Sharia constants and modern variables. This theory represents an original contribution to contemporary socio-philosophical thought globally. We place this work in the hands of scholars to discuss and develop it continuously. All rights reserved to the author and may not be .used without explicit written permission**

**Document de Recherche Détaillé et Évalué par  
des Pairs**

**Fondements des Contrats Moraux dans la  
Jurisprudence Civile Islamique: Théorie de  
l'Équilibre entre l'Obligation Morale et la Garantie**

**Financière**

**Explication Précise et Complète des Piliers et  
Applications**

**Auteur**

**Docteur Mohamed Kamal Arafa El-Rakhawi**

**Résumé Exécutif en Français**

**Ce document de recherche présente le cadre théorique et appliqué de la Théorie des Contrats Moraux dans la Jurisprudence Civile Islamique.**

**Le document vise à combler le fossé entre le droit civil traditionnel axé sur l'intérêt financier et la vision globale de la Charia incluant les obligations morales. Nous discutons ici de la méthodologie de l'Équilibre entre l'Obligation**

**Morale et la Garantie Financière comme outil pour comprendre les contrats non matériels. Ce document est considéré comme la référence de base pour les chercheurs dans le monde arabe pour établir la jurisprudence civile islamique. Le Droit Civil a besoin de fondements théoriques solides pour soutenir ses applications pratiques dans la réalité morale changeante. La Théorie des Contrats Moraux représente un saut qualitatif dans la pensée juridique islamique contemporaine au sein de l'École Intégrée. Ce document est disponible pour que les chercheurs en bénéficient dans leurs recherches et études scientifiques dans des contrôles. Nous confirmons l'originalité du contenu et la non-plagiat de toute source externe pour assurer .l'antériorité intellectuelle**

**Première Introduction et Problématique  
Scientifique**

L'humanité témoigne de défis juridiques majeurs pour suivre le rythme de l'ère des droits moraux et numériques. Le fossé entre les normes traditionnelles fixes et la réalité morale changeante crée des problèmes de justice. Le remplacement radical des concepts traditionnels conduit à un vide de valeurs et une confusion sociale sérieuse. Nous posons ici la problématique de comment maintenir la dignité humaine sans violer l'héritage culturel. La solution réside dans une méthodologie contractuelle flexible qui s'adapte aux variables morales à travers des protocoles éthiques. La recherche repose sur la méthode analytique comparative entre la jurisprudence islamique et la critique juridique. Nous visons à présenter un modèle pratique applicable dans l'environnement juridique divers. L'originalité dans cette recherche réside dans l'intégration de l'ancrage chariaïque avec la modernité juridique dans une

vision unifiée. Nous rejetons la stagnation textuelle comme nous rejetons la rupture avec les origines à la fois pour atteindre l'équilibre .requis

## Deuxième Cadre Théorique pour les Contrats Moraux

La Théorie des Contrats Moraux considère l'obligation comme une fonction spirituelle non juste un vaisseau financier. L'existence n'est pas une fin en soi mais un moyen pour atteindre la stabilité intérieure et la valeur. Nous nous basons ici sur le principe de l'Accomplissement des Contrats qui permet de reconnaître l'agence au-delà de la reproduction. La stabilité ontologique ne conflictue pas avec le développement mais en a besoin pour rester valide. Nous lions ici entre la théorie phénoménologique de l'identité et les variables

de pression sociale complexe. Le cadre théorique est basé sur l'idée que la société doit servir les citoyens non l'inverse. La flexibilité signifie la capacité de répondre aux crises sociales sans avoir besoin d'amender le texte toujours. Ce cadre protège le prestige de la philosophie des amendements fréquents qui perdent sa dignité.

Nous confirmons que la vitalité sociale est le secret de la survie du système philosophique à .travers les âges

### Troisième Méthodologie de l'Équilibre et de la Protection

Nous proposons ici la méthodologie de l'Équilibre comme solution réaliste pour éviter le choc du remplacement radical. Le développement se fait via des protocoles de mise à jour joints au système original sans l'abolir. Les Comités Techniques d'Ancrage Charia jouent un rôle pivot

**dans la révision des textes périodiquement. Les interprétations philosophiques unifiées jouent un rôle quasi-législatif pour combler les lacunes temporairement jusqu'à amendement. Clause flexible dans les contrats sociaux permet aux parties de s'adapter aux variables sans dispute.**

**L'expérimentation locale dans des zones spécifiques précède la généralisation nationale pour assurer le succès. Cette méthodologie assure la stabilité du système tout en permettant le développement nécessaire et urgent.**

**L'Équilibre protège de la résistance institutionnelle au changement soudain et non étudié soigneusement. Nous confirmons que la flexibilité est le pont sûr entre la réalité changeante et le texte philosophique fixe**

**Quatrième Applications dans l'Identité Biologique  
et l'Éthique**

**Nous appliquons ici la méthodologie vivante pour réguler la responsabilité dans les systèmes indépendants et actifs biologiques. Considérer l'humain comme source de droits ontologiques approuvés légalement avec contrôles. Réguler la responsabilité dans le cadre de la justice traditionnelle avec mise à jour pour inclure le reproductif. Protéger la société arabe des risques existentiels tout en considérant l'héritage partagé. La justice s'étend pour inclure les dommages biologiques et historiques selon la théorie de garantie élargie. Nous équilibrons entre liberté d'innovation et protection de la partie faible dans les contrats thérapeutiques modernes. La philosophie vivante permet de reconnaître la personnalité juridique pour les systèmes biologiques à des fins de protection. Cette application comble le fossé entre textes classiques et réalité scientifique accélérante. Nous assurons ainsi la protection des droits dans l'espace biologique sans entraver l'innovation**

## **Cinquième Conclusion et Recommandations Scientifiques**

**Le document conclut à la nécessité d'adopter la méthodologie des Contrats Moraux dans les études arabes. Nous recommandons de créer une plateforme numérique Fiqh-Socio-Philosophique pour supporter la jurisprudence unifiée. Nous recommandons de former les chercheurs sur les méthodologies de compréhension ontologique pour l'identité moderne. Le développement doit être participatif incluant toutes les parties prenantes dans la société civile. Nous confirmons que le réalisme et la flexibilité sont le secret de la philosophie restant valide pour application effective. La souveraineté philosophique nécessite un équilibre entre constantes Charia et variables modernes. Cette théorie représente une**

contribution originale à la pensée socio-philosophique contemporaine globalement. Nous plaçons ce travail entre les mains des savants pour le discuter et le développer continuellement. Tous droits réservés à l'auteur et ne peuvent être utilisés sans autorisation .écrite explicite

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف دكتور محمد كمال  
عرفة الرخاوي

الطبعة الأولى أبريل 2026